الأمم المتحدة

A/67/568–S/2012/822

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٩٤ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان المشترك لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المتعلق بمعاهدة عدم الانتشار والذي أدلوا به في اجتماع العمل الذي عقدوه في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرغانيم **آيتيموفا**
السفيرة، والممثلة الدائمة
لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة

161112 161112 12-58347 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المتعلق بقضايا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

نيويورك
٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

نعرب، نحن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، من منطلق إدراكنا لأهمية كفالة التطبيق المستدام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها إحدى الآليات التي يرتكز إليها نظام الأمن الجماعي، عن تأييدنا القوي لمعاهدة عدم الانتشار، ونحيي الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز تلك المعاهدة.

وإننا، إذ نرحب بنجاح عقد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، نؤيد الوثيقة الختامية التي اعتُمدت بتوافق الآراء في ختام أعمال المؤتمر ونؤكد استعدادنا للمساهمة في تنفيذها تنفيذا شاملا ومتوازنا.

ونعرب عن اقتناعنا بأن دورة الاستعراض الحالية للتمهيد لانعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ ينبغي أن ترسي الأساس الجوهري لعقده بنجاح بغية مواصلة تعزيز فعالية المعاهدة على أساس وحدة أركانها الأساسية الثلاثة، وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

وإذ نعرب عن الثقة في أن المخاطر والتهديدات الحالية المتعلقة بالانتشار يمكن، بل يتعين، إزالتها على أساس المعاهدة، ندعو إلى تعزيز وتوسيع نطاق إمكانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات، بوسائل منها التصديق على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات الشاملة المبرم مع الوكالة، بوصفه المعيار المتعارف عليه للتحقق من امتثال الأطراف في المعاهدة لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار.

ونعتقد أن أحد أهم التدابير الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يتمثل في التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولاسيما الدول التي يكون توقيعها

وتصديقها على المعاهدة ضروريين لبدء نفاذها، على أن تحذو حذونا وتوقع و/أو تصدق عليها دون مزيد من الإبطاء ومن دون أي شروط مسبقة.

وإذ نؤكد مناصرتنا للهدف النبيل المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، نعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها الدول فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن إبرام وبدء نفاذ معاهدة جديدة وملزمة قانوناً بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إجراءات مواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها يمثل مساهمة هامة في السعي نحو نزع السلاح.

ونعوّل على انضمام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة منهجية إلى جهود الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في مجال نزع السلاح.

ونؤيد الاقتراح الداعي إلى إضفاء الطابع العالمي على الالتزامات بموجب المعاهدة المبرمة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى.

ونؤمن بقوة بضرورة إعطاء دفعة جديدة للصيغ السياسية والدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ومن الخطوات الهامة في هذا الصدد، من بين أمور أخرى، استئناف الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في إطار برنامج عمل متوازن للمؤتمر يستند إلى الوثيقة CD/1864.

وإذ نؤكد أهمية رفع مستوى الثقة بين الدول، فإننا نعرب عن تأييدنا لأن تجرى، في إطار مؤتمر نزع السلاح الذي سيعقد في جنيف، مناقشة مسألة إبرام اتفاق ملزم قانونا بإعطاء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، غير الحائزة للأسلحة النووية، ضمانات أمنية قاضية بعدم استخدام الأسلحة النووية، أو بالتهديد باستخدامها، ضدها .

ونلاحظ الدور الهام للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، في عملية تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ونواصل تعزيز عملية الأداء الفعال للمناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية وإقامة مناطق مماثلة جديدة في العالم، فضلا عن المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل التي يحتمل إنشاؤها.

ونرى من المهم أنه بعد انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ وتصديق الاتحاد الروسي في عام ٢٠١١ على البروتوكولين الأول والثاني الملحقين بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، تلقّت هذه العملية قوة

دفع جديدة. ونناشد الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية، التي لم تصدق بعد على البروتوكولين ذَوَي الصلة الملحقين بمعاهدة بليندابا، القيامَ بذلك في أقرب وقت ممكن.

وتتمثل إحدى أولوياتنا في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا الموقعة في مدينة سيميبالاتينسك والمعمول بها منذ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لهذه المعاهدة. ونعتقد أن الصياغة القانونية الدولية الكاملة لتلك المنطقة في وسط آسيا بعد قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة، سيسهم كثيرا في تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي الدولي، ورفع مستوى الثقة المتبادلة في المنطقة. ونؤكد أيضا على أهمية دور المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا لتعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي إصلاح بيئة الأقاليم التي تضررت من التلوث الإشعاعي.

ونعرب عن الأمل في فعالية المشاورات الجارية بين دول وسط آسيا وبعض ”الدول الخمس“ الحائزة للأسلحة النووية، التي لا تزال تساورها شواغل إزاء المعاهدة والبروتوكول الملحق بها، وإزاء معالجة تلك الشواغل بشكل متبادل.

ونرحب بالتقدم المحرز نحو إضفاء الصبغة الرسمية على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك) في أثناء المشاورات التي أجريت بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في عام ٢٠١١. وكلنا أمل في إسراع ”الدول الخمس“ النووية بالتوقيع على البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك.

ونعرب عن تأييدنا لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وندعو إلى تحقيق نتائج جوهرية قصوى في المؤتمر الذي سيُعقد في فنلندا في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، بمشاركة جميع دول المنطقة على النحو المنصوص عليه في قرارات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم الانتشار.

ونجدد تأكيد التزامنا بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، حسب ما ورد في المادة الرابعة من المعاهدة، في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تمييز وفقا لأحكام المادتين الأولى والثانية من مواد المعاهدة. ونشترك في الرأي مع الدول التي تنظر إلى الطاقة النووية باعتبارها أحد المدخلات الهامة في مجالات تعزيز أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على تخفيف آثار تغير المناخ.

ولا بد في الوقت نفسه من اتخاذ الخطوات الكفيلة بضمان حدوث التوسع في استخدامات المواد والتكنولوجيات النووية وتنمية مرافق الطاقة النووية المدنية في إطار تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار، وامتثالها لأقصى معايير عدم الانتشار وقواعد السلامة النووية.

ونؤيد المقترحات الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي في مجال السلامة النووية، التي قُدِّمت بعد الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية اليابانية ''فوكوشيما-١''، والمبادرات الروسية المتعلقة بإدخال تعديلات على اتفاقية الأمان النووي واتفاقية الإبلاغ المبكر عن وقوع حادث نووي.

ونعرب عن قناعتنا الكاملة بأن من شأن التحرك على جبهة واسعة واتخاذ خطوات عملية لتطبيق نُهج متعددة الأطراف حيال دورة الوقود النووي، تقوم فيه وكالة الطاقة النووية بدور محوري، يمكن أن يقللا مخاطر الانتشار ويعززا في الوقت نفسه أمن الطاقة ويهيئا لجميع الدول ذوات الاهتمام وسيلة مُثلى وجذابة من الناحية الاقتصادية للحصول على الوقود النووي اللازم لبرامج الطاقة النووية السلمية. وستيسّر آليات النُهج المتعددة الأطراف وضمانات إمدادات الوقود النووي في تشكيل هيكل جديد للتعاون الدولي من أجل كفالة استدامة عدم الانتشار في مجال إنتاج الطاقة النووية.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أهمية المبادرة التي تقدمت بها روسيا بالاشتراك مع كازاخستان فيما يخص إنشاء مراكز متعددة الجنسيات لتقديم خدمات دورة الوقود النووي، وتأسيس المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في مدينة أنغارسك، وهو الآن في طور التشغيل، كخطوة أولى تجاه تحقيق هذا الهدف. وستُكفل للدول المشاركة في تشغيل المركز إمكانية الحصول على خدمات التخصيب من أجل استيفاء احتياجاتها في مجال الوقود النووي. ونشدد على بناء مخزون احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لدى المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم الذي أنشأه الاتحاد الروسي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك مبادرة كازاخستان باستضافة المصرف الدولي لليورانيوم المنخفض التخصيب التابع لوكالة الطاقة الذرية على أراضيها، كإسهام كبير منها في دعم الحق المشروع وغير القابل للتصرف لكل دولة من الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تمييز وفقا لأحكام المادتين الأولى والثانية من مواد المعاهدة.

وتؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي استعدادها للمشاركة في التعاون البناء مع جميع الوفود المعنية في أثناء انعقاد دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل كفالة إنجاح مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستعراض المعاهدة.

وزير خارجية
جمهورية أرمينيا

وزير خارجية
الاتحاد الروسي

وزير خارجية
جمهورية بيلاروس

وزير خارجية
جمهورية طاجيكستان

وزير خارجية
جمهورية كازاخستان

وزير خارجية
جمهورية قيرغيزستان